Vol 07/ Issue 01/ March 2025/ pp 42 – 58
ISSN : 2676-234X / EISSN : 2716-9006

Social Empowerment Journal
University Amar Telidji of Laghouat-Algeria

The Role of Palestinian Legislations and Laws in Enhancing the Competitiveness of Small Enterprises in Palestine

Amjad Ziyad Hassan Sheikh Ali
Al-Istiqlal University (Palestine), e-mail: amjad@pass.ps
ORCID: https://orcid.org/0009-0004-6771-0477

Received: 06/02/2025; **Accepted**: 17/03/2025, **Published:** 31/03/2025

Keywords

Legislation; Laws; Small Enterprises; Competitiveness; Palestine;

Abstract

The study aimed to identify the role of Palestinian legislation and laws in enhancing the competitiveness of small enterprises in Palestine by analyzing the impact of the legal framework on their performance through improving the legal environment, facilitating procedures, and providing incentives. The study adopted a descriptive-analytical approach and utilized a questionnaire as a data collection tool. The study sample consisted of 378 individuals, including owners and managers of small enterprises. The study found that Palestinian legislation and laws play a moderate role in enhancing small enterprises. It also revealed that clear legal regulations improve the confidence of business owners and encourage investment. Additionally, simplifying business registration procedures reduces the time and costs associated with launching enterprises, thereby increasing their competitiveness. The study also showed that tax incentive laws encourage small businesses to innovate and develop new products. Furthermore, the findings indicated a positive relationship between labor protection laws and the increased stability of small enterprises. The study concluded with several recommendations, including the necessity for the Palestinian government to update laws and regulations to keep pace with global and local economic changes. It also emphasized the importance of raising legal awareness among business owners through workshops and training courses. Additionally, the study recommended the establishment of an electronic platform to simplify and facilitate the licensing procedures for these businesses.

Corresponding Author: Amjad Ziyad Hassan Sheikh Ali
10.34118/sej.v7i1.4151

مجلة التمكين الاجتماعي
جامعة عمار ثليجي الأغواط – الجزائر

المجلد 07 / العدد 01 / مارس 2025 / ص ص 42 – 58
ISSN : 2676-234X / EISSN : 2716-9006

دور التشريعات والقوانين الفلسطينية في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة في فلسطين

أمجد زياد حسن شيخ علي
جامعة الاستقلال (فلسطين)، البريد الإلكتروني: amjad@pass.ps
ORCID: https://orcid.org/0009-0004-6771-0477

تاريخ الاستلام: 2025/02/06 - **تاريخ القبول:** 2025/03/17 - **تاريخ النشر:** 2025/03/31

الكلمات المفتاحية

التشريعات، القوانين، المشاريع الصغيرة، التنافسية، فلسطين،

الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى دور التشريعات والقوانين الفلسطينية في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة في فلسطين، من خلال تحليل أثر الإطار القانوني على أداء هذه المشاريع، من خلال تحسين البيئة القانونية، وتيسير الإجراءات، وتوفير الحوافز. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، تكونت عينة الدراسة من (378) فرد من أصحاب ومدراء المشاريع، وقد توصلت الدراسة الى وجود دور متوسط للتشريعات والقوانين الفلسطينية في تعزيز المشاريع الصغيرة، كما تبين أن وجود قوانين واضحة يحسن من مستوى الثقة لدى أصحاب المشاريع، ويشجع على الاستثمار. وتبين أن تسهيل إجراءات تسجيل المشاريع يقلل من الوقت والتكاليف المرتبطة بإطلاق الأعمال، مما يزيد من قدرة المشاريع على المنافسة. وقد أظهرت الدراسة أن قوانين الحوافز الضريبية تشجع المشاريع الصغيرة على الابتكار وتطوير منتجات جديدة. كما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين التشريعات التي تحمي حقوق العمال وزيادة استقرار المشاريع. وخلصت الدراسة الى عدة توصيات منها: ضرورة عمل الحكومة الفلسطينية على تحديث القوانين والتشريعات لتواكب المتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية، والعمل على زيادة الوعي القانوني بين أصحاب المشاريع من خلال ورش عمل ودورات تدريبية، والسعي لتوفير منصة إلكترونية لتسهيل وتيسير إجراءات ترخيص هذه العمليات.

المؤلف المرسل: أمجد زياد حسن شيخ علي

10.34118/sej.v7i1.4151

1 مقدمة

تعتبر المشاريع الصغيرة حجر الأساس في الاقتصاد الفلسطيني، حيث تلعب دورًا محوريًا في توفير فرص العمل، وتقليل معدلات البطالة، وتعزيز الابتكار. ومع ذلك، تواجه هذه المشاريع تحديات عدة، منها البيئة القانونية المعقدة، ونقص التمويل، وضعف البنية التحتية. هنا يأتي دور التشريعات والقوانين الفلسطينية، التي تمثل الإطار القانوني الذي يؤثر بشكل مباشر على قدرة هذه المشاريع على المنافسة والنمو. وتسعى الحكومة الفلسطينية من خلال تطوير وتحديث التشريعات إلى خلق بيئة ملائمة تعزز من تنافسية المشاريع الصغيرة. تشمل هذه الجهود تحسين القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وتيسير إجراءات تسجيل الأعمال، وتوفير حوافز ضريبية. ومع ذلك، يظل التحدي الأكبر هو تنفيذ هذه القوانين بفعالية، وضمان وصول أصحاب المشاريع إلى الموارد والمعلومات اللازمة.

تستعرض هذه الورقة البحثية الدور الفعّال للتشريعات والقوانين في دعم المشاريع الصغيرة، وكيف يمكن أن تسهم هذه القوانين في تعزيز الابتكار والقدرة التنافسية. من خلال تحليل الأطر الحالية وتقديم توصيات لتحسينها، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة حول كيفية تعزيز بيئة الأعمال في فلسطين بما يدعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

2-مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تعد المشاريع الصغيرة من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث تسهم في خلق فرص عمل، وتعزيز الابتكار، ودعم الاقتصاد الوطني. ومع ذلك، تواجه هذه المشاريع في فلسطين تحديات متعددة، من بينها تعقيد الإجراءات القانونية، وعدم وضوح التشريعات، وضعف الحوافز الحكومية، مما قد يؤثر سلبًا على تنافسيتها واستمراريتها. وتبرز أهمية التشريعات والقوانين الفلسطينية في توفير بيئة قانونية مشجعة وداعمة للمشاريع الصغيرة، من خلال تبسيط إجراءات التسجيل والترخيص، وتقديم حوافز استثمارية وضريبية، وضمان حماية حقوق أصحاب المشاريع والعاملين فيها. ومن هنا، تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ما هو دور التشريعات والقوانين الفلسطينية في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة في فلسطين؟

3-أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة التعرف على دور التشريعات والقوانين الفلسطينية في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة في فلسطين.

4-فرضيات الدراسة:

1.4. الفرضية الرئيسة: لا يوجد دور للتشريعات والقوانين في دعم تنافسية المشاريع الصغيرة في فلسطين.

This work is licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)
Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/Articles/644

5-متغيرات الدراسة:

المتغيرات الديموغرافية، وتشمل: (موقع المسؤول، نوع المشروع، عمر المشروع)

المتغير المستقل: التشريعات والقوانين الفلسطينية.

المتغير التابع: تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة.

6-أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهميتها النظرية، وأهميتها التطبيقية. ويمكن توضيح أهمية الدراسة النظرية والتطبيقية تالياً:

1.6. الأهمية النظرية

- تبحث هذه الدراسة وبشكل تفصيلي للدور العامل الحكومي في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية، من خلال مؤسساتها.
- تفتح هذه الدراسة المجال أمام الباحثين المهتمين بالتنافسية للمشاريع الصغيرة على مستوى الضفة الغربية إيجاد العوامل التي تؤدي إلى تطوير هذه المشاريع بأسلوب علمي حديث.

2.6. الأهمية التطبيقية

يعد تطوير المشاريع الصغيرة وتشجيع إقامتها من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخري، ينطلق أساساً من معرفة دور التشريعات والقوانين الذي يعزز التنافسية للمشاريع الصغيرة في الضفة الغربية. ويمكن تلخيص أهمية الدراسة من الناحية التطبيقية في أنها:

- تساند صانعي القرار في تطوير وتنمية وازدهار المشاريع الصغيرة وتحسينها، والعمل على تطوير أساليبها التنافسية مما يؤدي إلى استمرارها.
- تدعم أصحاب المشاريع الصغيرة في تخفيض تكاليف الإنتاج ورفع مستوى جودتها وزيادة الأرباح من خلال متابعتهم للبرامج والتعليمات الحكومية.
- تساند الباحثين عن فرص عمل جديدة من خلال المشاريع لزيادة تعزيز فرصهم، لأنها تساعد في تعزيز المشاريع الصغيرة، مع إمكانية توسعها مما يزيد من فرص العمل، وهذا يؤدي إلى تقليل نسبة البطالة، وزيادة التنمية الشاملة في الضفة الغربية خاصة وعامة.

This work is licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)
Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/Articles/644

7-**حدود الدراسة:**

1.7. الحدود المكانية: تشمل هذه الحدود المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مناطق الضفة الغربية، والمسجلة لدى وزارة العمل، وزارة الاقتصاد الوطني، والبلديات التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية الضفة الغربية.

2.7. الحدود الزمنية: أجريت الدراسة خلال الفترة من شهر حزيران/2024 ولغاية شهر كانون أول/2024.

3.7. الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على أصحاب المشاريع الصغيرة ومدراءها.

8. مصطلحات الدراسة:

- **التنافسية:** هي قدرة الحكومة الفلسطينية على استغلال مواردها وسياساتها ومؤسساتها من اجل زيادة كفاءة جودة الخدمات المقدمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة لدفعها الى تحسين منتجاتها لتعزيز تنافسيتها في الأسواق المحلية والدولية.

- **المشاريع الصغيرة:** هي المشاريع التي توظف من (5-19) عاملا وراس مال من (25001-50000) دولار أمريكي وقيمة مبيعاتها السنوية لا تتجاوز (500000) دولار أمريكي، وتقع ضمن مناطق السيطرة للسلطة الوطنية الفلسطينية اداريا وامنية(أ)، في الضفة الغربية ويطبق عليها جميع الأنظمة والقوانين الفلسطينية.

9- المشاريع الصغيرة

1.9. مفهوم المشاريع الصغيرة:

تعتبر هذه المشاريع جزءًا أساسيًا من الاقتصاد الفلسطيني، حيث تساهم في خلق فرص العمل، تعزيز الابتكار، وتحسين مستوى المعيشة. ومع ذلك، فإنها تواجه تحديات عدة، مثل نقص التمويل، ضعف البنية التحتية، والبيئة القانونية غير المستقرة، مما يستدعي دعمًا قانونيًا وتشريعيًا فعالاً لتعزيز قدرتها التنافسية.

فقد أشار الجنابي (2019) في دراسته الى مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة فذكر المشاريع الصغيرة على أنها تلك المشاريع التي توظف (4-14) عاملا، أما المتوسطة فهي تلك المشاريع التي توظف من (15-49) عاملا، أما ما يزيد عن هذا العدد من التوظيف يكون من فئة المشاريع الكبيرة، فيما أشار مدللة وآخرون (2019) إلى مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المشاريع التي تخلق عملا جديداً وبدرجة مخاطر عالية، تهدف إلى تحقيق الربح والنمو عن طريق استغلال الفرص المتاحة، التي تشمل العناصر الرئيسية لإنشاء النشاط الاقتصادي ذو الملكية الفردية، وتستوعب عدداً محدوداً من العاملين، وذو رأس مالي استثماري محدود حسب تصنيفات الدولة التي ينشأ بها. كما عرف البندري (2017) في دراسته المشاريع الصغيرة والمتوسطة على أنها: كل مشروع فردي يمارس نشاط اقتصادي بمختلف أنواعه، ولا يقل رأس المال المستثمر عن خمسين ألف جنية مصري، ولا يتجاوز مليون جنيه، ولا يزيد عدد العاملين عن (50) عاملاً. أما الاتحاد الأوروبي فقد عرف المشاريع

This work is licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)
Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/Articles/644

الصغيرة على "انه ذلك المشروع الذي لا يزيد تمويله (10) مليون يورو، صافي رأس المال لا يزيد عن (10) مليون يورو، وعدد العاملين لا يزيد عن (49) عاملاً".

تلعب المشاريع الصغيرة دورا رئيسياً في الاقتصاد الفلسطيني، في ظل التحديات الكبيرة التي يتعرض لها، نتيجة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي تؤثر على جميع مناحي الحياة، سواءً الاقتصادية والسياسية والاجتماعية(عبد الكريم،2021)، بحيث توفر هذه المشاريع فرص عمل بما لا يتجاوز عن (600)ألف عاملاً من أصل مليون عاملاً، وتساهم في إجمالي الناتج القومي الفلسطيني بحوالي (70%)، وهذا يثبت (رغم كل الصعوبات التي يتعرض لها) قدرتها على التطور، إذا ما توفر لها المقومات الأساسية مثل السياسات الاقتصادية، والتجارية، والبنية التحتية، والبرامج الحكومية، التي توفرها الحكومة الفلسطينية لهذه المشاريع (وزارة الاقتصاد الفلسطيني، 2020).

2.9. مفهوم التنافسية:

تعرف التنافسية بأنها قدرة المشاريع على تحسين كفاءتها وجودة خدماتها ومنتجاتها، مما يمكنها من النجاح في الأسواق المحلية والدولية. تعكس التنافسية مدى قدرة المشروع على التكيف مع التغيرات الاقتصادية، وتلبية احتياجات العملاء، وتحقيق الربحية المستدامة، وتعتبر التنافسية من أهم سمات العصر الحديث، فهي مؤشر على القوة الاقتصادية للدولة بمعنى أن أي دولة تعبر عن قوة اقتصادها بقدرتها على التنافس مع اقتصاديات الدول الأخرى سواء على المستوى المحلي أو الدولي، ولذلك تحتم على الحكومات في الدول النامية الاهتمام بالتنافسية والاستفادة منها حتى تتمكن من تحقيق النمو الذاتي والتنمية الشاملة (سيد،2016).

مفهوم التنافسية على مستوى الدولة: يقصد به قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تلبي متطلبات الأسواق الدولية، وعلى توفير بيئة تنافسية مناسبة للمشاريع لتحقيق النجاح على الصعيدين المحلي والعالمي، مع المحافظة على مستوى الدخل الحقيقي للأفراد والنمو الاقتصادي المستدام (درويش،2013).

يرى بورتر وآخرون أن التنافسية تتلخص بأنها مجموعة من المشاريع والسياسات الاقتصادية الداعمة لمعدلات نمو اقتصادي عالية، وتؤدي معدلات النمو الموجبة في الدول المتقدمة إلى زيادة الأجور ورفع الربحية وخلق مزيداً من فرص العمل، في حين تساعد تلك المعدلات في الدول النامية على الحد من الفقر، وضمان تحسين مجالات التنمية البشرية (Porter, 2004).

ترتبط التنافسية في المشاريع بمجموعة من النظريات الاقتصادية، منها النظرية الاقتصادية الراديكالية، التي تعتبر توجهًا نظريًا يركز على أهمية التغيير والتجديد في تحقيق التنمية الاقتصادية وعلى العوامل الهيكلية والتحولات الجذرية في النظام الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ويشار هنا الى الدور الحكومي في تجديد التشريعات والقوانين، والاجراءات والتنظيم الذي يتناسب مع التطورات الاقتصادية المختلفة بما فيها

This work is licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)
Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/Articles/644

المشاريع الصغيرة وكيفية استغلالها في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال دعمها المتواصل بطرق حديثة ومختلفة (جالبريت،2000).

3.9. انواع الميزة التنافسية

بعد الرجوع إلى العديد من الدراسات والأبحاث والكتب العلمية المحكمة والتي تتحدث عن أنواع الميزة التنافسية، تبين انه لا يوجد إجماع على أنواعها لكن بعد مراجعتها، تبين انه يمكن اعتماد نموذجين رئيسيين :

- **النموذج الأول:** هو النموذج الذي جاء به الاقتصادي (Wiseman،2004) حيث يعتمد على نظرية القوى الاستراتيجية الدافعة (الهجومية، الدفاعية)، التي يستخدمها المشروع، والتي تمثل ميزة النمو، التحالف، الكلفة، التميز. (الزغبي،2004)

يرى (Wiseman ،2004) أن هناك ثلاث أنواع من الميزة التنافسية وهي كما يأتي:

- **ميزة التحالف:** عبارة عن اتحاد بين مشروعين أو أكثر، إما بالاتفاق أو التعاقد، أو الدمج بحيث يتخذوا استراتيجية أو عدة استراتيجيات موحدة الهدف، منها تحقيق أهداف المشروع.
- **ميزة النمو:** عبارة عن توسع المشروع بالحجم أو المنطقة الجغرافية (دخول السلع إلى مناطق جديدة)، أو التوسع في الرقعة الجغرافية للسلع، مما يوفر حصة أكبر لهذه السلع، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة بنمو المشرع.
- **ميزة التكلفة:** عبارة عن ارتباط بين التكلفة والنوعية (الجودة)، بمعنى ألا تكون أقل تكلفة من السلع المنافسة، بل يرتبط السعر المعروض بالنوعية والمواد الخام الجيدة المستعملة في التصنيع الذي ينعكس على رضى الزبائن بالسعر المعروض من المؤسسة، بحيث تلبي احتياجاتهم المتوقعة .

- **النموذج الثاني:** هو النموذج الذي جاء به الاقتصادي (porter،1985) حيث اعتمد على الميزة التنافسية التي تقوم على أساس القيمة التي تحققها المؤسسة للزبائن، والتي تتمثل بميزة التكلفة الأقل، التميز.

يرى (porter،1985) أن هناك نوعين من الميزة التنافسية وهي الاتي:

- **ميزة التكلفة الأقل:** قدرة المؤسسة على إنتاج وبيع السلع المتشابهة مع المنافسين بأقل سعر، دون التقليل من جودة المنتج، بحيث يعتمد على التقليل من التكاليف.
- **ميزة التميز:** هي قدرة المؤسسة على إنتاج سلعة مميزة، تميزها عن منافسيها من حيث النوع والجودة والمنفعة .

This work is licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)
Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/Articles/644

4.9. عوامل تعزيز التنافسية

تعتبر التنافسية الطريق لتحقيق الهدف المراد من إنشاء المشاريع، وذلك من خلال استغلال مواردها المتاحة، لتعزيز مكانتها (حصتها) السوقية، فقد طور أستاذ إدارة الأعمال في جامعة هارفارد مايكل بورتر نموذجاً أطلق عليه اسم (ماسية بورتر)، والتي شرح من خلالها العوامل التي تعزز تنافسية المشاريع، وتساعدها على الإبداع والتطور والازدهار، وتتكون ماسية بورتر من العوامل التالية:

- عوامل الطلب

تُعبر ظروف الطلب عن الترابط بين حجم الطلب، وردود أفعال الزبائن من خلال تلبية المنتجات لرغباتهم، على مستوى سوق المحلي، الذي يعتبر محفزاً قوياً لتطوير الجودة والكفاءة، فعندما يكون السوق المحلي صغيراً فإن معدلات نموه تكون ضعيفة، الأمر الذي يدفع أصحاب المشاريع للبحث عن طرق بديلة مثل التصدير للخارج وبالتالي زيادة القوة التنافسية للمشروع (Arash Riasi, 2015).

- عوامل العرض

يقصد بها العوامل التي تساعد المشروع على الإنتاج (عوامل الإنتاج)، حيث أن توفر هذه العوامل يعتبر شرطا أساسيا لتحقيق الميزة التنافسية ويمكن أن تقسم هذه العوامل إلى قسمين:

- **القسم الأول (التقليدية):** والتي تمثل العنصر البشري، والموارد الطبيعية، ورأس المال، والبيئة المثالية.
- **القسم الثاني(المتطور):** الذي يمثل الميزة التنافسية للمشروع، وتشمل العوامل المتطورة؛ العمالة الماهرة والمدربة والمؤهلة، التي يصعب تقليدها، وقواعد البيانات الحديثة، وأنظمة الاتصالات الحديثة، والأدوات والمعدات والآلات الحديثة والمتطورة

10. دور التشريعات والقوانين

عمدت السلطة الوطنية الفلسطينية على توحيد التشريعات والقوانين المعمول بها في فلسطين بما يتوافق مع تفاهمات اتفاقية أوسلو حيث أنها كانت تخضع إلى القانون المصري في قطاع غزة والقانون الأردني في أراضي الضفة الغربية وبعض القوانين العراقية.(القانون الفلسطيني المعدل،2005).لكن في عام 2007 ونتيجة لحالة الانقسام بين شطري فلسطين (سيادة حركة حماس على قطاع غزة والضفة الغربية بسيادة السلطة الوطنية) التي تطورت في عام 2018م وصولا إلى حل و تجميد عمل المجلس التشريعي الفلسطيني المسؤول عن تصديق وإقرار التشريعات والقوانين المعمول بها في فلسطين الذي أثر سلباً على سرعة وتيرة توحيد التشريعات والقوانين الخاصة بهذه المشاريع، رغم أنه تم إيجاد مخرج مؤقت بإصدار تشريعات وقوانين بقرار من سيادة الرئيس محمود عباس (قرار بقانون) إلا أن هذه القوانين والتشريعات بحاجة إلى اعتمادها من قبل المجلس التشريعي المعطل حالياً (شيخ علي،2024)، من هذه القوانين الاتي:

This work is licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)
Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/Articles/644

1. قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني (1-1998): يهدف إلى تحقيق التنمية في الأراضي الفلسطينية من خلال جلب الاستثمار وتسهيل المعاملات للمستثمرين وتقديم الضمانات والحماية القانونية لهم في الأراضي الفلسطينية بحيث يمنحهم بعض الامتيازات والحوافز التي من شأنها استقطاب هذه الفئة (المستثمرين). (قرار بقانون رقم (33) لسنة 2020م بتعديل القانون رقم (1) لسنة 1998)

2. قانون المدن والمناطق الصناعية الفلسطينية (10-1998): حيث يهدف هذا القانون الى توسع عمل المشاريع لتصبح مشاريع كبيرة من خلال توفير المقومات الأساسية التي تساهم في توسعهم وتحولهم إلى مشاريع كبيرة. (قانون رقم (10) لسنة 1998م بشأن المدن والمناطق الصناعية الحرة)

3. قانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية (6-2000): يشمل تحديد المواصفات والمقاييس من حيث الإجراءات والمعايير الفنية والواجبات الواجب إتباعها في مواصفات المنتجات سواء المحلية أو المستوردة، حيث يلزم المشاريع بالمواصفات والمعايير المعتمدة في الأراضي الفلسطينية. (قانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية رقم (6) لسنة 2000م)

4. قانون العمل الفلسطيني (7-2000): يهدف هذا القانون الى التعزيز من حقوق العاملين في المشاريع، حيث نظم العلاقة المتبادلة بين أصحاب المشاريع والعاملين فيها من حيث الحقوق والواجبات لكلا الطرفين. (قانون العمل رقم (7) لسنة 2000م).

5. قانون الشركات الفلسطينية (42-2021): يعتبر هذا القانون غاية بالأهمية، وذلك لأنه يهدف إلى تنظيم عمل المشاريع (الشركات) العاملة في الأراضي الفلسطينية. (قرار بقانون رقم (42) لسنة 2021 م بشأن الشركات)

6. قانون الضريبة الفلسطينية (17-2004): يهدف الى تنظيم السياسات الضريبية في الأراضي الفلسطينية، وتحسين جودة السلع والخدمات سواءً على مستوى السوق المحلي أو الدولي من خلال اعطائها المزيد من الحوافز والإعفاءات التي تؤدي إلى زيادة قدرتها التنافسية.

11-الدراسة الميدانية:

1.11. منهج الدراسة:

استخدم الباحث الدراسة الكمية، مستخدما المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة دور التشريعات والقوانين الفلسطينية في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة في فلسطين-دراسة حالة الضفة الغربية، وملائمته لهذا النوع من الدراسات.

This work is licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)
Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/Articles/644

2.11. مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية والبالغة (22034) مشروع موزعة على كافة محافظة الضفة الغربية والبالغة (11) محافظة.

3.11. عينة الدراسة:

تم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية من المشاريع الصغيرة في كل مدن الضفة الغربية، حيث بلغ حجم العينة (378) حسب معادلة روبرت ماسون، وبلغ حجم العينة (378)، والجدول (2) يبين خصائص عينة الدراسة:

الجدول (01):

خصائص عينة الدراسة

المتغيرات		العدد	النسبة المئوية
موقع المسؤول	صاحب المشروع	162	42.9%
	مدير المشروع	101	26.7%
	صاحب ومدير المشروع	115	30.4%
	المجموع	378	100%
نوع المشروع	سياحي	36	9.5%
	صناعي	33	8.7%
	تجاري	116	30.7%
	خدماتي	60	15.9%
	حرفي	59	15.6%
	غير ذلك	74	19.6%
	المجموع	378	100%
عمر المشروع	أقل من سنتين	94	24.9%
	من سنتين إلى خمس سنوات	99	26.2%
	أكثر من خمس سنوات	185	48.9%
	المجموع	378	100%

بالنظر إلى الجدول (2) يتبين الآتي:

-معظم أفراد عينة الدراسة كانوا من أصحاب المشاريع الصغيرة، حيث بلغت نسبتهم (42.9%)، مقابل (30.4%) من هم أصحاب ومدراء لتلك المشاريع، بينما (26.7%) من أفراد العينة مديرو مشاريع.

-معظم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية مشاريع تجارية، حيث بلغت نسبتها (30.7%)، تلاها المشاريع مجهولة المجال بنسبة (19.6%)، تلاها المشاريع الخدماتية بنسبة (15.9%)، تلاها المشاريع الحرفية بنسبة (15.6%)، تلاها المشاريع السياحية بنسبة (9.5%)، وأخيراً المشاريع الصناعية بنسبة (8.7%).

This work is licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)
Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/Articles/644

-معظم المشاريع الصغيرة زادت مدة انشاؤها عن خمس سنوات، حيث بلغت نسبتها (48.9%)، تلاه المشاريع التي بلغت مدة إنشاؤها من سنتين إلى خمس سنوات بنسبة (26.2%)، وأخيراً المشاريع التي بلغت مدة إنشاؤها أقل من سنتين بنسبة (24.9%).

4.11. أداة الدراسة:

قام الباحث بتطوير وتصميم أداة الدراسة (الاستبانة) وقد تكونت الاستبانة بمجملها من ثلاثة أقسام:

- **القسم الأول**: ويحتوي هذا القسم على متغيرات الدراسة الشخصية وهي (موقع المسؤول، المؤهل العلمي، نوع المشروع، المشروع، عمر المشروع، عدد العاملين بالمشروع، المدينة، موقع المشروع).

- **القسم الثاني**: ويتكون من التشريعات والقوانين، ويتكون من (10) فقرات.

وذلك بعد التعديل وإضافة وحذف بعض الفقرات وفق آراء المحكمين، وقد تناولت الاستبانة أسئلة الدراسة وإجاباتها وتم تحديدها حسب سلم ليكرت الخماسي: (1-بدرجة أعارض بشدة، 2-بدرجة أعارض، 3-بدرجة محايد، 4-بدرجة أوافق، 5-بدرجة أوافق بشدة). وتم تصميم أداة الدراسة للإجابة على أسئلة الدراسة والتي تؤكد صدق الأداة المستخدمة.

5.11. صدق الأداة:

قام الباحث بعرض الاستبانة على عدد من المحكمين والمختصين من حملة شهادة الدكتوراه في ميدان علم الإدارة وعلم الاجتماع والإحصاء ومناهج البحث العلمي، وذوي الخبرة في عدد من الجامعات الفلسطينية والعربية، حيث بلغ عدد المحكمين (10) محكمين من حملة شهادات الدكتوراه والماجستير، وتم تعديل فقرات الاستبانة وفق الملاحظات والتعديلات المقترحة، وأعيد صياغة الاستبانة بشكلها النهائي وفقاً لذلك، وقد كان الغرض من ذلك الحكم على درجة مناسبة الفقرات، ووضوحها وانتمائها للمجال، وسلامة الصياغة اللغوية، وبناءً على آراء ومقترحات المحكمين تمّ إعادة صياغة بعض الفقرات، وحذف بعض الفقرات وإضافة فقرات ليُصبح عدد فقرات الاستبانة (10) فقرات.

6.11. صدق الأداة:

للتحقق من ثبات أداة القياس تم فحص الثبات لفقرات الاستبانة بحساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha))، حيث ظهر أن قيمة معامل الثبات (0.924) وهو معامل عالي ويشير الى دقة وثبات أداة القياس.

This work is licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)
Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/Articles/644

7.11. المعالجة الإحصائية:

تم معالجة البيانات المجمعة من خلال رزمة البرنامج الاحصائي (SPSS) وذلك بإعطائها أرقاما معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية حيث أعطيت الإجابة بدرجة أوافق بشدة خمس درجات، والإجابة بدرجة أوافق أربع درجات، والإجابة بدرجة محايد ثلاث درجات، والإجابة بدرجة أعارض درجتين، والإجابة بدرجة أعارض بشدة درجة واحدة. وذلك في جميع عبارات الدراسة وبذلك أصبحت الاستبانة تقيس دور التشريعات والقوانين الحكومية في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية بالاتجاه الموجب. وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، واختبار "ت" للعينة الواحدة، واختبار "ت" للعينات المستقلة، ومعامل ارتباط بيرسون، واختبار تحليل التباين الأحادي، ومعادلة كرونباخ الفا.

8.11. نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها والتوصيات

يتناول هذا المبحث عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الباحث من خلال استجابة أفراد العينة حول دور التشريعات الفلسطينية في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية وفقاً لتساؤلات الدراسة وفرضياتها، ويمكن تفسير قيمة المتوسط الحسابي كما يلي:

الجدول (02):

دلالة المتوسط الحسابي

الفئة	التقدير	الدلالة في الاستبانة
1 – أقل من 1.8	منخفض جداً	أعارض بشدة
1.8– أقل من 2.6	منخفض	أعارض
2.6 – أقل من 3.4	متوسط	محايد
3.4– أقل من 4.2	مرتفع	أوافق
4.2 –5	مرتفع جداً	أوافق بشدة

9.11 عرض نتائج أسئلة الدراسة:

عرض نتائج السؤال الرئيس: ما هو دور التشريعات والقوانين الفلسطينية في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية؟

ويمكن الإجابة عن هذا السؤال من خلال الفرضية الرئيسة الأولى والتي تنص على: "لا يوجد دور للتشريعات والقوانين الفلسطينية في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية "

وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام اختبار "ت" للعينة الواحدة (One sample t-test)، والجدول (3) يوضح ذلك:

This work is licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)
Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/Articles/644

الجدول (03):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور التشريعات والقوانين الفلسطينية في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة

Test value=2.

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	1	لدي معرفة بالتشريعات والقوانين التي تدعم مشروعي.	3.67	1.02	31.873	00.00	مرتفع
8	2	تساهم التشريعات والقوانين في حفظ حقوق جميع الأطراف بمشروعي.	3.26	1.13	20.454	00.00	متوسط
6	3	توفر الحكومة جهات رقابة على أعمال مشروعي.	3.19	1.14	18.346	00.00	متوسط
2	4	توفر الحكومة الحماية القانونية للعلامة التجارية الخاصة بمشروعي.	3.17	1.11	18.684	00.00	متوسط
9	5	يوجد سهولة في تقديم الشكوى لجهات الاختصاص في حال النزاعات الخاصة لمشروعي.	3.14	1.16	17.916	00.00	متوسط
7	6	تساهم التشريعات والقوانين في توفير بيئة مناسبة لزيادة الاستثمار بمشروعي.	3.11	1.18	20.238	00.00	متوسط
3	7	تساعد التشريعات والقوانين في ضبط القطاع الخاص بمشروعي.	3.10	1.17	18.426	00.00	متوسط
10	8	توفر التشريعات والقوانين الحماية القانونية لمشروعي في جميع الحالات.	3.10	1.21	21.575	00.00	متوسط
5	9	توفر الحكومة جهات اختصاص للنزاعات الخاصة بمشروعي.	3.09	1.18	19.123	00.00	متوسط
4	10	تساهم التشريعات والقوانين في تطور مشروعي.	3.08	1.13	17.710	00.00	متوسط
		الدرجة الكلية	3.19	0.886	26.263	00.00	متوسط

يلاحظ من الجدول (3) أعلاه، وجود دور متوسط للتشريعات والقوانين في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية، حيث جاءت قيمة ألفا أقل من 0.05، وقيمة "ت" المحسوبة (26.263) أكبر من قيمة "ت" الجدولية (1.65)، وبمتوسط حسابي (3.19) وانحراف معياري (0.886)، وجاءت أعلى الفقرات، وبدرجة مرتفعة: الفقرة التي تنص على (لدي معرفة بالتشريعات والقوانين التي تدعم مشروعي) بمتوسط حسابي (3.67) وانحراف معياري (1.02). في حين جاءت أدنى الفقرات وبدرجة متوسطة الفقرة التي تنص على (تساهم التشريعات والقوانين في تطور مشروعي) بمتوسط حسابي (3.08) وانحراف معياري (1.13). وعليه يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: "يوجد دور للتشريعات والقوانين في دعم تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية".

This work is licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)
Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/Articles/644

10.11. نتائج الدراسة:

خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

- وجود دور متوسط للتشريعات والقوانين في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية.

-أن وجود قوانين واضحة ومحدثة يعزز من ثقة المستثمرين وأصحاب المشاريع، مما يشجع على الاستثمار في المشاريع الصغيرة.

-تشير النتائج إلى أن تبسيط الإجراءات القانونية والإدارية لتسجيل المشاريع يسهم في تقليل الوقت والتكاليف، مما يجعل من السهل على رواد الأعمال بدء مشاريعهم.

-توفر بعض القوانين حوافز ضريبية للمشاريع الصغيرة، مما يساعد في تخفيف الأعباء المالية ويساهم في زيادة الربحية، مما يعزز من قدرتها التنافسية.

-القوانين التي تحمي حقوق الملكية الفكرية تعزز من الابتكار، حيث تتيح لأصحاب المشاريع تطوير منتجات جديدة دون الخوف من التقليد، مما يزيد من تفوقهم في السوق.

-تشير الدراسة إلى أن القوانين التي تنظم الاستثمارات في البنية التحتية تحسن من الظروف التشغيلية للمشاريع الصغيرة، مما يسهل وصولها إلى الأسواق.

-تلعب القوانين التي تحمي حقوق العمال دورًا في تحسين بيئة العمل، مما يزيد من استقرار المشاريع ويعزز من إنتاجيتها.

-القوانين التي تسهل الحصول على التمويل من المؤسسات المالية تعزز من قدرة المشاريع الصغيرة على التوسع والنمو، مما يساهم في تعزيز تنافسيتها.

12.11. توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

1. **تحديث القوانين**: يجب على الحكومة الفلسطينية العمل على تحديث القوانين والتشريعات لتواكب المتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية.
2. **تعزيز الوعي القانوني**: ضرورة زيادة الوعي القانوني بين أصحاب المشاريع من خلال ورش عمل ودورات تدريبية.
3. **تيسير الإجراءات**: تبسيط إجراءات تسجيل الأعمال والتراخيص، وتوفير منصة إلكترونية لتسهيل هذه العمليات.
4. **زيادة التعاون بين القطاعين العام والخاص**: تعزيز الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص لتحسين البيئة القانونية وتوفير الدعم اللازم للمشاريع.

This work is licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)
Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/Articles/644

5. توفير حوافز إضافية: يجب النظر في تقديم حوافز إضافية للمشاريع الصغيرة التي تركز على الابتكار وتطوير المنتجات.

12-خاتمة الدراسة

في الختام، تؤكد الدراسة على أهمية دور القوانين والتشريعات في تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة في فلسطين. ويتطلب الأمر من الحكومة الفلسطينية اتخاذ خطوات فعالة نحو تحديث القوانين وتحسين تنفيذها، بالإضافة إلى تعزيز الوعي القانوني بين أصحاب المشاريع. وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتطوير بيئة الأعمال، وتوفير المزيد من الحوافز والدعم للمشاريع الصغيرة. إن تحقيق هذه الأهداف سيكون له تأثير إيجابي على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. بهذه الطريقة، يمكن للمشاريع الصغيرة أن تلعب دورًا أكبر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق الرخاء في فلسطين.

13-قائمة المراجع:

وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني .(2020) .*الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2021-2023*.

شيخ علي، أ .(2019) .*دور عوامل تعزيز التنافسية في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة أريحا والأغوار* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القدس، فلسطين.

المشهداني، إ. ش.، &طالب، ع. ف .(2011) .*الحكومة المؤسسية* .دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.

المرسي، ج. د.، وآخرون .(2005) .*التفكير الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية: منهج تطبيقي* (ص 275). الإسكندرية.

جالبريث، ج. ك .(2000) .*تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر* (أ. ف. بلبع، مترجم). سلسلة عالم المعرفة (261)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

الزغبي، ح. ع .(2004) .*أثر التجارة الإلكترونية في تحقيق الميزة التنافسية .المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، 7* (2)، 64.

الجنابي، ح. ع .(2019) .*المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والطموح: دراسة ميدانية على مجموعة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة كربلاء المقدسة .مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، 11* (4)، 417-434.

محمود، خ. أ. ع .(2019) .*التسوق الاستراتيجي في إطار التنافسية العربية* .دار الفكر الجامعي.

قاسم، أ. ف. ع .(2022) .*القدرة التنافسية للأعمال والازدهار الاقتصادي المستدام في البلدان العربية* .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 81.

سيد، ر. ف. أ .(2016) .*قياس رأس المال المعرفي للباحثين بجامعة بني سويف: دراسة تحليلية لتحقيق الميزة التنافسية للجامعة .مجلة أعلم السعودية، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، (16)*، يناير.

أبو مدللة، س.، فاروق، د.، &المصري، ب .(2018) .*دور المشاريع الصغيرة في النشاط الاقتصادي .مجلة جامعة الأزهر، 2* (B)(عدد خاص). جامعة الأزهر، فلسطين.

This work is licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)
Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/Articles/644

أبو ظهير، ص. م. أ .(2021) .*دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التنمية المستدامة: الأراضي الفلسطينية نموذجاً* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية.

صندوق النقد العربي) *P.W.A 2017*. (2016). ص 360.(

قانون العمل رقم (7) لسنة 2000. (2024، 1 يونيو). تم الاسترجاع من *موقع المقتفي* : http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=13975

القانون الأساسي الفلسطيني المعدل (2005). (2024، 1 يونيو). تم الاسترجاع من *موقع المقتفي* : http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138

قانون المصارف الفلسطينية رقم (2) لسنة 2002. (2024، 1 يونيو). تم الاسترجاع من *موقع المقتفي* : http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14085

قانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية رقم (6) لسنة 2000. (2024، 1 يونيو). تم الاسترجاع من *موقع المقتفي* : http://muqtafi.birzeit.edu/en/pg/getleg.asp?id=13650

قانون رقم (10) لسنة 1998 بشأن المدن والمناطق الصناعية الحرة. (2024، 1 يونيو). تم الاسترجاع من *موقع المقتفي* : http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=12690

قرار بقانون رقم (42) لسنة 2021 بشأن الشركات. (2024، 1 يونيو). تم الاسترجاع من *موقع المرجع* : https://mjr.ogb.gov.ps/Decrees/ViewText/32039

آل خليفة، ل. ع .(2014) .*التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها: دراسة حالة مملكة البحرين* (ص 74). جامعة الملك فهد.

بورتر، م .(2010) .*الاستراتيجية التنافسية: أساليب تحليل الصناعات والمنافسين*)مرجع سابق.(

البندري، م .(2017) .*المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها .مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، (48)*، 304-305.

الدرويش، م. م .(2013) .*الممارسات الأفضل ودورها في تعزيز الميزة التنافسية*)رسالة ماجستير غير منشورة.(

الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار .(IPIPA). (2024، 2 أبريل). تم الاسترجاع من http://www.pipa.ps/ar_page.php?id=1df727y1963815Y1df727

وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني. (2024، 1 أبريل). تم الاسترجاع من https://www.mne.gov.ps/Content.aspx?NewsId=2084

وزارة العمل الفلسطينية. (2024، 2 أبريل). تم الاسترجاع من https://www.mol.pna.ps/

وزارة المالية الفلسطينية. تم الاسترجاع من https://www.pmof.ps/internal.php?var=09&tab

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). (2024، 1 مارس). تم الاسترجاع من http://info.wafa.ps

عبد الكريم، ن .(2021) .*دور الدولة وواقع الأعمال الاستثمارية وتحديات التنمية في فلسطين .شبكة المنظمات العربية غير الحكومية، لبنان.*

رزق، ن. خ .(2022) .*المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تجارب محدودة وفرص ضائعة .موقع الأخبار، 8 نوفمبر 2022* .تم الاطلاع عليه في 3 مارس 2022 من https://al-akhbar.com/In_numbers/322618.

Dress, G. G., Lumpkin, G. T., & Eisner, A. B. (2008). Strategic management: Creating competitive advantage (4th ed.). McGraw-Hill.

Porter, M. (1980). Competitive strategy. Free Press.

This work is licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)
Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/Articles/644

Porter, M. (1985). Competitive advantage: Creating and sustaining superior performance (p. 85). Free Press.
Porter, M. (1993). Avantage concurrences des nations (p. 85). Inter Edition.
Porter, M., Jeffrey, S., & Warner, A. (2004). Executive summary: Current competitiveness & growth competitiveness. The World Economic Forum, The Global Competitiveness Report.
United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2018). The least developed countries report 2018. Retrieved May 28, 2024, from https://unctad.org/system/files/official-document/ldcr2018_en.pdf

- ***Arabic references in English:***

Ministry of National Economy of Palestine. (2020). The sectoral strategy for national economic development 2021-2023.
Sheikh Ali, A. (2019). The role of competitiveness-enhancing factors in developing small and medium enterprises in Jericho and the Jordan Valley Governorate (Unpublished master's thesis). Al-Quds University, Palestine.
Al-Mashhadani, I. S., & Taleb, A. F. (2011). Institutional governance. Dar Al-Safa for Publishing and Distribution, Amman.
Al-Mursi, J. D., et al. (2005). Strategic thinking and strategic management: An applied approach (p. 275). Alexandria.
Galbraith, J. K. (2000). A history of economic thought: The past as an image of the present (A. F. Belba', Trans.). World of Knowledge Series (261), National Council for Culture, Arts, and Letters, Kuwait.
Al-Zoghbi, H. A. (2004). The impact of e-commerce on achieving competitive advantage. The Jordanian Journal of Applied Sciences, 7(2), 64.
Al-Janabi, H. A. (2019). Small and medium enterprises between reality and ambition: A field study on a group of SMEs in Karbala Governorate. Journal of the College of Administration and Economics for Economic, Administrative, and Financial Studies, 11(4), 417-434.
Mahmoud, K. A. A. (2019). Strategic marketing within Arab competitiveness. University Thought House.
Qasim, A. F. A. (2022). Business competitiveness and sustainable economic prosperity in Arab countries. Arab Center for Research and Policy Studies, 81.
Sayed, R. F. A. (2016). Measuring intellectual capital among researchers at Beni Suef University: An analytical study to achieve university competitiveness. A'lam Saudi Journal, Arab Federation for Libraries and Information, (16), January.
Abu Madlala, S., Farouk, D., & Al-Masri, B. (2018). The role of small enterprises in economic activity. Al-Azhar University Journal, 2(B) (Special Issue). Al-Azhar University, Palestine.
Abu Daher, S. M. A. (2021). The role of the communications and information technology sector in sustainable development: The case of Palestine (Unpublished master's thesis). An-Najah National University.
Arab Monetary Fund. (2016). P.W.A 2017 (p. 360).
Labor Law No. (7) of 2000. (2024, June 1). Retrieved from Muqtafi: http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=13975
Amended Palestinian Basic Law (2005). (2024, June 1). Retrieved from Muqtafi: http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138
Palestinian Banking Law No. (2) of 2002. (2024, June 1). Retrieved from Muqtafi: http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14085

This work is licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)
Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/Articles/644

Palestinian Standards and Metrology Law No. (6) of 2000. (2024, June 1). Retrieved from Muqtafi: http://muqtafi.birzeit.edu/en/pg/getleg.asp?id=13650
Law No. (10) of 1998 regarding industrial cities and free zones. (2024, June 1). Retrieved from Muqtafi: http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=12690
Law by Decree No. (42) of 2021 on companies. (2024, June 1). Retrieved from Al-Marje': https://mjr.ogb.gov.ps/Decrees/ViewText/32039
Al-Khalifa, L. A. (2014). International competitiveness and its measurement indicators: The case of the Kingdom of Bahrain (p. 74). King Fahd University.
Porter, M. (2010). Competitive strategy: Techniques for analyzing industries and competitors (Previous reference).
Al-Bandari, M. (2017). The importance and obstacles of small and medium enterprises. Journal of the Faculty of Arts, Benha University, (48), 304-305.
Al-Darwish, M. M. (2013). Best practices and their role in enhancing competitive advantage (Unpublished master's thesis).
General Authority for Investment Promotion (IPIPA). (2024, April 2). Retrieved from http://www.pipa.ps/ar_page.php?id=1df727y1963815Y1df727
Ministry of National Economy of Palestine. (2024, April 1). Retrieved from https://www.mne.gov.ps/Content.aspx?NewsId=2084
Ministry of Labor of Palestine. (2024, April 2). Retrieved from https://www.mol.pna.ps/
Ministry of Finance of Palestine. Retrieved from https://www.pmof.ps/internal.php?var=09&tab
Palestinian News & Information Agency (WAFA). (2024, March 1). Retrieved from http://info.wafa.ps
Abdel Karim, N. (2021). The role of the state, business realities, and development challenges in Palestine. Arab NGO Network, Lebanon.
Rizq, N. K. (2022). Small and medium enterprises: Limited experiences and missed opportunities. Al-Akhbar News, November 8, 2022. Retrieved on March 3, 2022, from https://al-akhbar.com/In_numbers/322618.

Citation**: Amjad, Z. H. S. A. **The Role of Palestinian Legislations and Laws in Enhancing the Competitiveness of Small Enterprises in Palestine.** Social Empowerment Journal. 2025; 7(1): pp. 42-58. **https://doi.org/10.34118/sej.v7i1.4151
***Publisher's Note:** SEJ stays neutral with regard to jurisdictional claims in published maps and institutional affiliations.*

This work is licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)
Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/Articles/644